العولمة الاقتصاديّة ومأزق القيم - مقاربة تشخيصيّة تقويميّة -

د. العياشي ادراوي[١]

تمهيد:

لا يخفى أنّ العولمة ظاهرة متعدّدة الأبعاد، كثيرة المداخل، متنوّعة الصور والوجوه؛ بحيث يتقاطع في نطاقها السياسيّ والاقتصادي، ويتداخل الثقافيّ مع الإديولوجيّ، ويلتقي التقنيّ بالاجتماعيّ...

ومن هنا، يغدو الإمساك بمفهوم محدّد لها، أو الاطمئنان إلى تعريف جامع مانع، يُحيط بجميع مكوّنات هذه الظاهرة الكونيّة أمراً صعباً؛ وذلك بحكم طبيعتها المفتوحة والمتشابكة من جهة، وبحكم طابعها الانتقاليّ المتحوّل غير المستقرّ على حال من جهة أخرى، ولا أدلَّ على ذلك التعقيد؛ وهذا التقلّب؛ ما نُصادفُه في كثير من التعريفات التي صِيغَت عن مفهوم العولمة، ومجموعة التحديدات التي اقتُرِحَت بصدده. لكن، لم تستطع تلك التعريفات والتحديدات أن تحوز اتّفاق الدارسين وإجماعهم عليها. بل منهم من يصرّ على أنّه من المبكر والصعب وضع مفهوم للعولمة؛ لأنّه حتّى لو تمّ ذلك، لن يجري قبوله واستعماله على نطاق واسع[٢].

(١) باحث في الفكر الإسلاميّ، من المغرب.

(٢) ياسين، السيد: العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص٢٦.

بيد أنّ ما نحن معنيّون به في هذه المقالة -أكثر من غيره- ليس الدخول في متاهات البحث عن التعريفات؛ التي هي أكثر من أن تُحصى - كما سبقت الإشارة - ولا نحن معنيّون -أيضاً- بتقليب النظر في جميع أبعاد العولمة وتمظهراتها؛ وإنّما ما يهمّنا تحديداً هو مقاربة البعد الاقتصاديّ للعولمة وعلاقته بأزمة القيم، أو بعبارة أخرى: العولمة الاقتصادية وتأثيراتها السلبيّة على منظومة القيم.

وما دام الأمر كذلك؛ فإنّ الإشكال الموجّه إلى البحث؛ هو الآتي: ما هي حقيقة العولمة الاقتصاديّة؟ وما هي تجلّيات إخلالها بالمبادئ الأخلاقيّة؟ وكيف يُمكن ردّ آثارها ومفاسدها؛ استناداً إلى منطلقات إسلاميّة وضوابط قيميّة إنسانيّة؟

أولاً: تحديدات أوّليّة:

إنّ الإجابة على التساؤلات التي وضعناها تنطلق من إيراد بعض التعريفات؛ التي تبدو أكثر ممّا سواها أوفى بالدلالة على التجلّي الاقتصاديّ لمفهوم العولمة. وليس من نافل القول الإشارة هنا إلى أنّ تجلّي العولمة هو أوضح في المجال الاقتصاديّ؛ منه في غيره من المجالات الأخرى؛ بمعنى أنّ العولمة تحقّقت على الصعيد الاقتصاديّ والمصرفيّ الماليّ والتكنولوجيّ، قبل أن تتحقّق على مستوى القيم المعنويّة والقانونيّة والسياسيّة[1]، وتمكّنت بذلك من تحقيق اختراق غير مسبوق لهويّات الناس وخصوصيّاتهم، الأمر الذي أفضى إلى «**رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط قد تمّت**»[2].

ومعنى هذا أنّ بناء أيّ تحليل أو تقويم للعولمة الاقتصاديّة؛ من حيث

(١) مسرحي، فارح: «الإسلام والغرب في زمن العولمة»، ضمن كتاب العولمة وحوار الحضارات والثقافات، الدار البيضاء، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٧م، ص٢٠٣.

(٢) حنفي، حسن؛ العظم، صادق: ما العولمة؟، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩م، ص١٦.

كونها مفهوماً وظاهرة؛ يقتضي النظر إليها من جانبين اثنين على الأقلّ؛ أحدهما: مادّيّ ملموس، وثانيهما: معنويّ قيميّ، ولهذا الغرض نبسط نماذج من تحديدات مفهوم «**العولمة**»، وأخرى لمفهوم «**القيمة**»؛ بوصفها أساساً لمسألة الظاهرة التي نحن بصددها، ومنطلقاً لاستجلاء آفاتها، وإبراز تناقضاتها، ومن ثمّة تقويمها تقويماً أخلاقياً.

١. تحديدات العولمة: ومن أبرز تحديدات العولمة:

- السيطرة على سائر العالم من خلال عولمة نظامه الاقتصاديّ، ومن ورائه سيطرة الثقافة الغربيّة؛ كبعد آخر من أبعادها؛ بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتنمية في ميدان الاتّصال[١].
- إقامة نظام دوليّ يتّجه نحو التوحّد الاقتصاديّ في القواعد والقيم والأهداف، مع ادّعاء إدماج مجموع الإنسانيّة ضمن إطاره[٢].
- تعقيل العالم؛ بما يجعله يتحوّل إلى مجال واحد من العلاقات بين المجتمعات والأفراد، عن طريق تحقيق سيطرات ثلاث: سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية، وسيطرة التقنيّة في حقل العلم، وسيطرة الشبكة في حقل الاتّصال[٣].
- التجلّي الحاضر لإرادة الإنسان في أن ينتشر في الأرض؛ بحيث يسعى هذا الإنسان إلى أن يُحيط بجميع أطراف العالم[٤].

٢. تحديدات مفهوم القيمة: ومن أبرز تحديدات مفهوم القيمة:

- هي مجموعة معتقدات راسخة تُملي على الإنسان سلوكاً معيّناً في ظروف اجتماعيّة خاصّة؛ لذا فهي تخلق السلوك وتوجّهه في الاتّجاه الذي يتوافق معها. فهي مجموعة من التنظيمات النفسيّة لأحكام

(١) مسرحي، «الإسلام والغرب في زمن العولمة»، م.س، ص٢٠٧.
(٢) عبد الله، اسماعيل: «التنمية من منظور المشروع الحضاري»، مجلة المستقبل العربي، العدد١٦٩، ٢٠٠١م، ص١٦٧.
(٣) عبد الرحمن، طه: روح الحداثة (المدخل إلى تأسيس حداثة إسلامية)، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م، ص٧٨.
(٤) عبد الرحمن، طه: سؤال العمل (بحث عن الأصول العمليّة في الفكر والعلم)، المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢م، ص٢٠٩.

فكريّة وانفعاليّة، تعمل على توجيه الأفراد وإراداتهم؛ لتحقيق غايات محدّدة[١].

- هي معنى خفيّ يجده الإنسان في قلبه ولا يدركه بحسّه، لكن مع وجود هذا الخفاء؛ يبقى هذا المعنى؛ هو الذي يهديه في حياته ويرقى بإنسانيّته؛ أو بصيغة أوجز: إنّ القيم هي عبارة عن معانٍ فطريّة هادية وسامية[٢].

ثانياً: النظام القيمي للعولمة الاقتصاديّة:

نستنتج من مجمل هذه التعريفات: أنّ العولمة في صورتها الاقتصاديّة محكومة برغبة جامحة في التوسّع، وإحكام السيطرة على العالم بأسره؛ متوسّلة في ذلك بأدواتها الماليّة، وآليّاتها الإنتاجيّة، ووسائلها الإعلاميّة، من دون اعتبار للقيم (بالمعنى الذي تمّ تحديده)، غير آبهة بالمبادئ الأخلاقيّة التي تصون الإنسان ولا تهينه، وتكرمه ولا تحتقره. هذا، إنْ لم نقلْ: إنّ العولمة بتوجّهها هذا؛ إنّما تسعى لإيجاد نظامها القيميّ الخاصّ بها، وتكريس «**قانونها الأخلاقيّ**» المنبثق منها، وليس من غيرها. وعلى هذا؛ فالمحرّكون لعجلاتها يسعون بكلّ ما أوتوا من قوّة إلى تعميم القيم الاقتصاديّة، ونشر أخلاقها المادّيّة الاستهلاكيّة؛ وسندُهم في ذلك الآلة الإعلاميّة، والقوّة التقنية التي تستهوي بمظاهرها المضلِّلة عقول الناس، فتوجّههم حيث تدري ولا يدرون، وتجرّهم إلى حيث ترغب ولا يرغبون. وعلى هذا، فقد أحسن مَنْ وصف الاقتصاد المعولم بأنّه «**حتميّة اقتصاديّة غير تاريخيّة، مفرطة في الوصف والكمّيّة، غير قادرة على التعامل مع الأسئلة الأخلاقيّة**»[٣].

ولا يبعد أن يكون سبب هذا العجز في التعاطي مع القضايا الأخلاقيّة

(١) الأحمر، عبد السلام: المسؤوليّة أساس التربية الإسلامية، الرباط، ٢٠٠٧م، ص٣٠؛ ضمن كتاب «سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر»، المغرب، الرابطة المحمّديّة للعلماء، ٢٠١٢م.

(٢) عبد الرحمن، سؤال العمل، م.س، ص٢٠٩.

(3) Bryson, J. ; Henry, N.: The global production system. (eds) Human Geography : Issues for the 21 st century. London ; Prentice Hall, 2001, P211.

في نطاق العولمة الاقتصاديّة هو التمثّل الخاطئ لحقيقة الإنسان (كما يريدها التعولُم المعاصر أن تكون)؛ من حيث هو «**منظومة من الوقائع والوسائل**»؛ أي عبارة عن مجرّد «**آلة**»!

وليس الأمر كذلك، بل إنّ الإنسان «**مجموعة من القيم والمقاصد**»؛ أي أنّه «**آية**» قبل أن يكون «**آلة**»[1]. ومعنى هذا: أنّ أيّ نزوع إلى معاملة الإنسان معاملة مادّيّة صرفة؛ بما هو وسيلة وأداة لا غير، لا يقود إلا إلى مزيد تأزيم له، وتقويض لحقيقته؛ بحيث يصير حقيقة مادّيّة خالصة، ووجوداً عينيّاً ليس إلا، وبالتّالي يغدو بمثابة بضاعة يُعامَل كما تُعامَل، ويقوَّم كما تُقَوَّم؛ أي بما هو «**وسيلة**» (وليس غاية)؛ للوصول إلى منافع مادّيّة، وغايات ربحيّة.

ومعلوم أنّ إرادة الانتشار في الأرض (الانتشار الاقتصاديّ) التي تُوَجّه العولمة، ما كان لها أن تتحقّق؛ إلا باقترانها بمفهوم «**السوق**»؛ الذي أضحى يتجلّى في صورة لم يعرف التاريخ الإنسانيّ لها مثيلاً؛ بحيث انعكس على نفسه، فأضحى السوق يسوق نفسه؛ ذلك بأنّ إرادة الانتشار تلك، «لم تكتفِ بأن تُضفي طابع السلعة على أشياء مادّيّة كانت غير مسلّعة، مقوّمة لها، لا بحسب أثمانها الحقيقيّة، وإنّما بحسب استعداد المستهلك لدفع هذه الأثمان، بل لَحِقَ التسليعُ -أيضاً- الخدمات الروحيّة، حتّى أضحى الحديث عن أسواق خاصّة للسلع الدينيّة، يتبضّع فيها المرء ما يهواه من غرائب المعتقدات والطقوس ما لم نشهد له مثيلاً. وليس هذا فقط، بل لا تنفكّ هذه الإرادة الجامحة في الانتشار تصطنع أسباب الاحتياج والطلب بغير انقطاع، جاعلة المستهلك لا يفتأ يركض وراء بضائع لم يكن يجد الحاجة إليها، تحت ضغط سيل جارف من الإعلانات والإشهارات تبثّها وسائل الاتّصال التي أضحت تُحقّق طيّاً للزمان والمكان لم يُعهَد له سابق»[2].

(١) عبد الرحمن، طه: حوارات من أجل المستقبل، منشورات الزمن، ٢٠٠٠م، ص١٣٢.
(٢) عبد الرحمن، سؤال العمل، م.س، ص٢١٠.

وتفعيلاً لمنطق السوق وآليّاته نُقِلَ «**المال النقديّ**» من وضع كان يُمثّل فيه الوسيلة الرئيسة في التعاملات والتبادلات، إلى وضع آخر مغاير تمام المغايرة؛ إذ صار بدوره سلعة تُتداول ويُتاجَر فيها (وليس بها)؛ بيعاً وشراءً، وما يترتّب على ذلك من أرباح وخسائر؛ تبعاً لتغيّر معدّلات الفوائد. ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ فقط، بل تعدّاه إلى تحرير شبه كلّيّ للأسواق تسارعت في نطاقه المبادلات العالميّة؛ مالاً وتجارةً، وأُلغيت معه الحدود والحواجز الجمركيّة والتشريعيّة؛ تسهيلاً لتنقّل السلع ورؤوس الأموال وغيرها؛ الأمر الذي أدّى إلى بروز ظواهر اقتصاديّة لم تكن مألوفة في ما مضى؛ أهمّها: ظهور الشركات متعدّدة الجنسيّة، أو العابرة للقوميّات؛ بوصفها أدوات لعولمة رؤوس الأموال، وتدويل مجمل العمليّات الماليّة والتجاريّة، فضلاً عن حدوث اندماج غير معهود للشركات والمصارف الماليّة؛ ما خلق تركّزاً صار معه العالم -رغم اتّساعه- شبيهاً بسوق واحدة كبيرة؛ يتولّى شؤون إدارتها عدد محدود من كبار المستثمرين؛ الذين ينتقلون برساميلهم إلى حيث يجدون حرّيّات أكثر، ويحقّقون أرباحاً أكبر[1].

وعلى هذا الأساس، لا يُظَنُّ أنّ الهيمنة الاقتصاديّة التي تتغيّاها العولمة تتمّ من غير إضرار بالمبادئ الأخلاقيّة؛ لمن يقع تحت سطوتها، ولا يتوقّع -أيضاً- أن ينجح «**التوسّع التسليعيّ**» في العالم أجمع، من دون الاستناد إلى مسلك أخلاقي، ونهج قيمي محدّد؛ ذي خصائص معيّنة وصفات خاصّة، نوجزها في ما يأتي[2]:

١. الاعتصام بالمادّيّة الموجّهة:

ومفادها أنّ الانتشار التسليعيّ يفضي إلى إيجاد مادّيّة مغايرة عن باقي المادّيّات؛ لكونها لا تتلخّص فقط في حبّ الملكيّة والمال والتعلّق بهما

(١) عبد الرحمن، طه: حوارات من أجل المستقبل، منشورات الزمن، ٢٠٠٠م، ص١، ١٣٢.

(٢) ننبّه في هذا المقام إلى أنّنا استفدنا في صياغة هذه الخصائص ممّا أورده طه عبد الرحمن في كتابه السالف ذكره «سؤال العمل»، ص٢١١-٢١٢، بنحو من التصرّف الذي يقتضيه السياق.

أشدّ ما يكون التعلّق؛ وإنّما مادّيّة قائمة على سند علميّ وعقلانيّ؛ يهدف إلى برمجة السلوك الإنسانيّ، ويوجّهه إلى ما فيه مزيد استهلاك؛ عبر توسيع حاجاته الجسديّة وتحويل كماليّاته إلى ضروريّات؛ استناداً إلى ما هو متاح من وسائل الإعلام، والتواصل، ومنتجات العقل التقنيّ الحديث.

٢. الاستبداد بالقوّة:

إذا كان ذلك الانتشار قد أعرب عن الداعي إليه؛ وهو «**الربح اللامحدود**»؛ فإنّه أخفى مبلغ غاياته، بل قد تستّر عليه؛ بإظهار أنّه يتّخذ لمساره غايات أخرى، لكنّ كلّ ذلك لا يُبقي أدنى شكّ في طبيعة الهدف المنشود، فالربح اللامحدود يولّد التكديس المبالغ فيه للمال؛ الذي يُنتج عنه بدوره تحصيل أسباب القوّة المغرية للرابح حتماً. وقد بلغت منه الأنانيّة مبلغاً؛ بأنْ يظهر تفوّقه على من لا تتوافر عنده مثل هذه الأسباب، وبالتّالي يمضي في الحيلولة بينه وبين تحصيلها؛ كما حصّلها هو. من هنا، يكون الهدف الأسمى لهذا الانتشار؛ هو التسلّط الشامل لأقوى الرابحين على غيرهم.

٣. الإفراط في الأنانيّة:

لا يتوقّف عمل «**الانتشار التسليعيّ**» على جعل المنافع المادّيّة والاقتصاديّة للأفراد أُولَى المصالح وأهمّها؛ وإنّما يسعى -أيضاً-، بكلّ ما أوتي من مقوّمات الاستقواء التقنيّ والعلميّ، إلى أن يغرس في نفوسهم أقصى صور المنافسة والتعلّق بالربح؛ ظانّاً أنّ كلّ ذلك كفيل برفع مؤشّرات الإنتاج والاستهلاك إلى حيث لم ترتفع معه من قبل، بل إلى حيث لا يُتصوّر أن تصل إلى أكثر من ذلك. وتبعاً لهذا، لا يُؤمَن أن يصير تعامل الناس مع مصالحهم المختلفة تعاملاً مادّيّاً تسليعيّاً مكشوفاً مستغرِقاً في نرجيسيّته الفائقة، وأنانيّته المفرطة.

٤. الحرّيّة غير المقيّدة:

تُقدَّم مصالح الفرد الذاتيّة على المصالح العامّة، في ظلّ واقع الاقتصاد المعولم، لا بل تُقدّم المصلحة التي تسمو على صيانة حرّيّاته،

وبالتّالي يُعدّ هذا الفرد «**الوحدة المرجعيّة الأساس في المجتمع**» بحيث لا يُكرَه على شيء ولا يُعيقُ تصرّفاته أيّ عائق؛ لأنّه، وفق هذا المنظور التسليعيّ، أقدر على المبادرة والاستثمار والإنتاج، فيزداد حجم التسليع، ويرتفع منسوب الاستهلاك.

٥. إهدار كرامة الإنسان:

يصير الإنسان في «**منطق السوق**» المتحكّم في التعاملات المادّيّة والعلاقات الإنسانيّة؛ بمثابة سلعة لا تُقدَّر قيمته؛ إلا بحسب ما يستحقّ، والاستحقاق ها هنا مرتبط تحديداً بمدى إسهامه اقتصاديّاً؛ إنتاجاً أو استهلاكاً، وبالتّالي، فعلى قدر إسهامه - في هذا المجال - تتضرّر كرامته. ولا أخطر على كرامة الإنسان؛ مِنْ أن يُنزَّل منزلة السلع والأشياء، أو يدخل في نطاق حسابات المؤسّسات الماليّة والأسواق التجاريّة.

٦. سيادة القيم المادّيّة وغياب القيم الروحيّة:

إنّ حالة التمكّن التي حقّقها الاقتصاد المعولم؛ بسلطانه المالي ومنطقه التسليعي، أوجد واقعاً عالميّاً مفتقراً، أشدّ ما يكون الافتقار، إلى القيم الإنسانيّة؛ بما تدلّ عليه من «**معان هادية وسامية**» مرتبطة بفطرة الإنسان وموجّهة له في سرّه وإعلانه؛ نحو النجاح العاجل والفلاح الآجل. حيث صارت العلاقات والأشياء (كما الأشخاص) في هذا الواقع العالميّ الجديد، لا تُقدّر؛ إلا بمقابلاتها النقديّة؛ أي بالأثمان، ومعلوم «**أنّ الثمن في عرف الأخلاقيّين يُخالف القيمة**»، بل يُضادّها، ودليل ذلك: أنّ القيّم من الأشياء لا ثمن له، مثلما أنّ المثمن منها لا قيمة (حقيقية) له.

٧. غياب العدل وتسيّب المال:

لا ريب أنّ مدار مختلف «**قيم الرزق**» على صفة القدرة؛ لذا فهي مرتبطة أوثق ما يكون الارتباط برمز القدرة في الوجدان البشريّ؛ أي لذّة الملكيّة أو حبّ المال. وعلى هذا، لا يتوانى الناس في التنافس لتحصيل تلك الصفة عبر هذا الطريق، لكن عندما يغيب العدل في فتح المسالك المؤدّية إليه، وفي إتاحة الفرص لبلوغه (لأنّ التسلّط الشامل لأقوى الرابحين على مَنْ

سواهم)؛ إلا لقلّة من الناس على حساب الكثرة منهم، عندئذ ينقلب حبّ المال إلى سلب ونهب، واختلاس وتزوير، وارتشاء وتهريب، بل وإفراط في الإقبال على شتّى صنوف المقامرات وألعاب الحظّ التي توصل إلى الربح بأدنى جهد وأيسر عناء. ما يجعل «**حبّ المال ها هنا يصير كراهيّة للعمل**»[1]. وللمرء أن يتخيّل ماذا يمكن أن يترتّب عن هذا الوضع - الذي انقلبت فيه الموازين-؛ من انفلات أخلاقي، وارتجاج قيمي؛ بوصفهما انعكاساً لاختلال ميزان العدل الاقتصاديّ، وسيادة التسلّط التسليعيّ.

٨. إخضاع التنمية لسلطان الاقتصاد:

من المسلَّم به: أنّ الاقتصاد عامل حاسم في تحقيق التنمية؛ بالنظر إلى ما يتولّد عنه من «**إبداع**» للثروات، وانتفاع بها، وأنّ التنمية تشمل جانبين اثنين؛ أحدهما: مادّيّ، وثانيهما: معنويّ (تنمية القيم والأخلاق).

وعلى هذا، فإنّ أحد مآزق العولمة ومنزلقاتها: أن يكون الفعل التعقيليّ المميِّز لها يسعى إلى إلباس كلّ أنواع التنمية لباس التنمية الاقتصاديّة؛ وحدها لا غير، إذ نجد أغلب مناصري العولمة يجتهدون أيَّما اجتهاد في الدفاع عن قناعاتهم (ومحاولة ترسيخها في أذهان الناس)؛ بأنّ النموّ الاقتصاديّ أسبق وأفضل نموّ ممكن؛ كما أنّ رفعه إلى أقصى غايته لا يمكن إلا أن يأتي منه أرفع تقدّم لسائر الشعوب؛ لأنّه يزيد في الإمكانيّات، ويخلق الوظائف، ويحلّ المشاكل على صعيد مختلف المستويات الاجتماعيّة؛ على اعتبار أنّ نموّ الثروة يفيد الجميع بغير استثناء.

وقد انطلقت الشركات الكبرى من خلال هذا التوجّه الرأسمالي الطاغي، نحو الاستثمار والتسوّق خارج نطاق أيّ تحديد جغرافيّ أو سيادة وطنيّة؛ مثلما أنشأت مؤسّسات ومنظّمات عالميّة ترعى هذه الشركات، وتوفّر لها مزيد قوّة ونفوذ؛ كالبنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ، ومنظّمة التجارة العالميّة[2].

(١) المرزوقي، أبو يعرب: «فلسفة الدين من منظور الفكر الإسلامي»، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٤٩- ٥٠، ٢٠١٢م، ص٨٩.

(٢) عبد الرحمن، روح الحداثة، م.س، ص١١٩.

وبناءً عليه، يتّضح أنّ التنمية المنشودة في ظلّ هذه السيطرة الاقتصاديّة لا يمكن أن تكون إلا تنمية مستندة إلى علاقة المصلحة المادّيّة الخالصة. فلا مكان في العلاقات الكونيّة الناتجة عن التعقيل الاقتصاديّ العولميّ للاعتبارات المعنويّة، بحيث تكون التنمية في نظام العولمة معارضة لكلّ تنمية تأخذ بمثل هذه الاعتبارات؛ أي لكلّ تنمية تكون من جنس ما يُطلَق عليه اسم «**التزكية**». فمقتضى التزكية أنّها تشترط في المنفعة أن يصلح بها حال الإنسان؛ سواء أكانت مادّيّة أم معنويّة. ولا صلاح لهذا الحال بغير زيادة في إنسانيّته؛ بمعنى أخلاقيّته. أمّا المنفعة المادّيّة التي يُمكن أن تُلبّي الحاجة، ويحتمل أن تفسد الخُلُق؛ فإنّ التزكية تصرفها صرفاً، فالتزكية على خلاف التنمية، لا تطلب عموم المنافع؛ وإنّما تطلب المصالح منها، علماً بأنّ المصالح - في معناها الأصلي - هي عبارة عن المنافع التي يتحقّق بها صلاح الإنسان، ولهذا، فإنّ أهل العولمة في علاقاتهم الاقتصاديّة ينفعون ولا يصلحون، وينمُّون ولا يزكّون؛ إذ يشتغلون بتنمية مواردهم، ويهملون تنمية أخلاقهم، فأخلاقهم من هذا الجانب أخلاق مَنْ وقعوا في تقديس الاقتصاد؛ بما يُشبه تقديس العطاء الإلهيّ الذي لا ينقطع[١].

ومن هذا المنطلق، فإنّ أيّ فصل بين الموارد والثروات من جهة، وتنمية الأخلاق والقيم من جهة أخرى؛ لن يُفضي إلا إلى تنمية منقوصة، إنْ لم نقل إلى انتكاسة مخيفة؛ لكونها ترفع الإنسان؛ مادّة، وتضعه معنى وقيمة، على نقيض ما يقضي به «**مبدأ التزكية**» الذي يُكرّم الإنسان؛ بما هو مادّة وروح على حدّ سواء، بل ينزّل هذا الإنسان منزلة الكائن الروحيّ الذي لا يتحدّد وجوده؛ إلا بوجود الأخلاق فيه؛ ملازمة له، من غير أن تتقدّم عليه، أو يتقدّم هو عليها.

وفي ما يبدو، فإنّ طوفان الاقتصاد المعولم الطاغيّ لا يستهدف فقط

(١) عبد الرحمن، روح الحداثة، م.س، ص٨٠.

ترسيخ قيم السوق؛ بما يقترن بها من استهلاك، وتنافس مادّي، ولهث محموم وراء الربح، فهذا ممّا لا يحتاج إلى مزيد تأكيد، لكن ما يجب التشديد عليه؛ هو أنّ هذه «**القيم التسليعيّة العالميّة**» تسير في منحى يروم الإقناع بأنّ النجاح الاقتصاديّ، والتنمية الفائقة، وما يسبقهما من نقلة تمهيديّة؛ لا يُمكن أن يمرّا عبر التكيّف مع قيم الثقافة المحلّيّة للشعوب، بل من خلال إلغائها وتجاوزها وجعلها هامشاً لا أهمّيّة له ولا جدوائيّة؛ لأنّ الثقافة من هذا المنظور الإقصائيّ؛ هي عائق أمام الانطلاقة التنمويّة الحقّة؛ كما تريدها العولمة أن تكون، لذا ما فتئ أصحاب هذا التوجّه يدعون إلى التخلّي عن الثقافة المحلّيّة والقيم الخاصّة، وتعويضها بأخرى مستمدّة من محيط غير محيطها؛ بدعوى اتّباع الأنموذج الناجح والاقتداء به[1].

ثالثاً: سلوكيّات العولمة الاقتصاديّة وأنماطها:

لقد أصبح واضحاً؛ أنّ أحد أهمّ سلوكيّات العولمة اليوم؛ هو التحرّك باتّجاه «**تنميط القيم**»، ومحاولة جعلها واحدة لدى البشر؛ وذلك عبر فرض موضة الاستهلاك الرامية إلى توحيد الأذواق، وأنماط السلوك والحياة؛ خدمة لأصحاب المؤسّسات العملاقة والشركات العالمية التي تريد أن تجعل الناس جميعاً مستهلكين للسلع المنتجة من قِبَل هذه الشركات والمؤسّسات، مع ما يعني ذلك من تغيير في العادات والتقاليد والمفاهيم المرتبطة بنظرة الإنسان إلى ذاته، وإلى الآخر، كما إلى العالم من حوله[2].

وهذا يعني أنّ ثمّة أشكالاً ثلاثة أساسيّة للضرر المترتّب على «**الاقتصاد المتسلّط**» في زمن العولمة، وهي:

(١) الهرماسي، عبد الباقي: «العولمة والهويّة الوطنيّة»، ضمن كتاب الإسلام والغرب، كتاب العربي، العدد٤٩، يوليو٢٠٠٢م، ص٨٧.

(٢) عتريسي، طلال: «عولمة القيم الثقافية للشعوب»، مجلة الحياة الطيّبة، مجلة فكريّة تخصّصيّة، بيروت، العدد٢٤، شتاء٢٠١٢م، ص١٨٧.

١. ضرر الإنسان بنفسه:

ويتجلّى في ما يُسمّى بـ «**الانحلال الخُلُقي**» الذي يأخذ شكل الإقبال المبالَغ فيه على المخدّرات، والمسكّرات، وشتّى الشهوات؛ من جانب، ومن جانب آخر؛ مختلف صور التطبيع مع مظاهر هي أبعد ما تكون عن نطاق الإنسانيّة السليمة؛ من قبيل: تشريع الشذوذ الجنسي، وسنّ قوانين للبغاء، والإجهاض، وتجويز التصرّف في «**الجنس**» البشري بدون وازع ولا رادع، وغير هذا ممّا يضرّ بحقيقة الإنسان وسعادته أكثر ممّا ينفعهما، ويُسيء إليهما أكثر ممّا يفيد؛ وكلّ ذلك يعود إلى وهم كبير، تسوقه الفلسفات المادّيّة الآخذة في الانتشار؛ بتفشّي ثقافة السوق والفكر الرأسماليّ المادّيّ؛ مفاده: أنّ السعادة لا تتعدّى أفق هذا العالم المرئي، وأنّها قائمة في جمع الثروة المادّيّة والزيادة في الاستهلاك. ولهذا تجد الفرد يزداد اعتقاده؛ بأنّ سعادته منوطة بتمام الالتزام بالقيم الكسبيّة[١].

٢. الضرر المتّصل بما يربط الفرد بغيره:

ويتجلّى في جميع ما يؤْذي كرامة الناس، وفي كلّ ما يجلب لهم أيّ نوع من أنواع الضيق وصنوف الضنك؛ من قبيل: تعريضهم للبطالة، والإقصاء، والتهميش، وتدمير الخدمات العامّة، وخلق الفوارق الاجتماعيّة، والتفاوت الطبقيّ، وزراعة الفتن، وصناعة المجاعات، وتأجيج نار الاضطرابات والفوضى، وانتهاك حقوق الإنسان، وخلق العنصريّة والكراهيّة بين الشعوب، ومحاولة محو الخصوصيّات الدينيّة والثقافيّة، وما شابه هذا من المفاسد والآفات التي تعدّ مفعولات ونتائج لمنطق مقيت؛ غايته جعل الإنسان «**وسيلة**» لتحقيق ما يُعلَن من الأغراض الاقتصاديّة، وما لا يُعلن منها، وليس «**غاية**» في ذاته؛ كما خلقه الباري سبحانه وكرّمه؛

(١) عبد الرحمن، سؤال العمل، م.س، ص٢١٦.

لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (١).

ووفق المنطق المتحكّم في الاقتصاد الطاغي اليوم؛ «**لا يمكن إلا أن يوسَّل الإنسان؛ نظراً لأنّ الشيء الذي اتّخذه غاية مطلقة؛ إنّما هو تكديس الربح بلا انقطاع، وتنمية المال بلا ضابط، وكلّ شيء عداه ينبغي أن يكون خادماً لهذا الغرض المادّي الصرف**»(٢).

وليت الطريق الذي رسمته السياسة الاقتصاديّة للعولمة، وسارت فيه؛ أوصلها إلى ما كانت تصبو إليه وترغب في تحقيقه! فالهزّات الاقتصاديّة، والانهيارات الماليّة، والاضطرابات التجاريّة التي لحقت العالم بأسره في الآونة الأخيرة؛ فجعلت كبار الخبراء الاقتصاديّين ممّن يُخطّطون ويُدبّرون، وعظماء ساسة العالم ممّن يُقرّرون ويُنفّذون؛ يتنادون إلى أكثر من محفل لمراجعة الخطط، وإعادة الحسابات؛ إنقاذاً لما يمكن إنقاذه من أمر «**المنظومة الاقتصاديّة العالميّة**»؛ كما ينعتونها، التي أوشكت على التفكّك والسقوط.

إنّ كلّ ذلك لم يكن إلا مؤشّرات دالّة على مدى هشاشة تلك المنظومة (التي أُريد لها أن تشتغل عارية من الأخلاق، مجرّدة عن القيم) المحتاجة إلى أكثر من تقويم، وأكثر من توجيه.

٣. الضرر الناجم عمّا يربط الإنسان بالبيئة:

ويتلخّص في كلّ ما يُسبّب إيذاءً للمنظومة البيئيّة على وجه الإجمال، وإنْ كان في حقيقته إضراراً بالإنسان (مسبّب الأذى) والبيئة على حدّ سواء؛ لأنّ ما يحدث من اختلالات في هذه المنظومة؛ برّاً وبحراً وجوّاً، تمتد «**مفعولاته السلبيّة**» إلى مختلف مناحي حياة الناس؛ سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا.

وعليه، فالعديد من المشكلات التي يُكابدها إنسان اليوم - على هذا

(١) سورة الإسراء، الآية ٧٠.

(٢) عبد الرحمن، سؤال العمل، م.س، ص٢١٥.

المستوى – هي بسبب من غطرسة الاقتصاد المعولم، وفلسفات السوق الموجّهة له، المفتقدة لما يلزم من التوازن والحكمة، في تعاطيها مع خيرات الطبيعة، وقضايا البيئة؛ لأنّ الرغبة في تنمية الثروات بغير ضابط، ورفع الأرباح بغير رادع؛ مقدّمان على سواهما، وسابقان لما دونهما؛ لذا، فاستنزاف الموارد الطبيعيّة، وتغيير المناخ، وارتفاع نسبة التلوّث في الهواء، وامتداد مجالات التصحّر، وتدنّي التنوّع الحيويّ، وما شابه هذا من الآفات؛ ليست داخلة في نطاق الحسابات الأخلاقيّة للاقتصاد المتسلّط الذي لا يمكن أن يُوصف – من هذا الجانب –؛ إلا بكونه اقتصاداً متحرّراً مفتقراً إلى قدر من التوجيه الأخلاقيّ والالتزام القيميّ[1].

وينبغي الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ مسؤوليّة ما يُهدّد المنظومة البيئيّة –إجمالاً– واقعة على كاهل الدول الكبرى، والكيانات الاقتصاديّة العملاقة؛ أكثر ممّا هي واقعة على الضعيف من الدول، والصغير من الشركات والمؤسّسات، لكنّ الغريب؛ يكمن في أنّ الآثار الوخيمة لما يلحق البيئة؛ جرّاء ما تكسب أيدي القوى العظمى، تُصيب الضعفاء قبل الأقوياء؛ لافتقارهم إلى أدوات المواجهة ومستلزمات الحماية.

لهذا، نرى الدول الأكثر تقدّماً والأقوى اقتصاداً؛ هي الأقلّ اندفاعاً للاهتمام بقضايا البيئة، والأضعف إسهاماً في مجال إعداد الخطط لمجابهة الأخطار المحدقة بالعالم بأسره على هذا الصعيد. ولا أدلّ على ذلك؛ من التنصّل من المسؤوليّات، وعدم التوقيع على المعاهدات الدوليّة الملزمة؛ كما هو الشأن مع «**معاهدة الحدّ من انتشار «الأسلحة النوويّة»**» «**معاهدة فيينا لحماية البيئة**» و«**اتّفاقيّة كيتو**» التي امتنعت عن توقيعها جملة من الدول الصناعيّة الكبرى.

(١) زمران، مايكل: الفلسفة البيئية، ترجمة: معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، العدد٣٣٣، ج٢، ٢٠٠٦م، ص١٦١ وما بعدها.

رابعاً: التوجيه القيميّ للاقتصاد المعولم:

استناداً إلى ما سبق، اتّضح أنّه لا سبيل إلى ردّ مفاسد العولمة الاقتصاديّة ومواجهة آثارها وأضرارها التي أصابت عموم أرجاء العالم؛ إلا بوضع أخلاقيّات قادرة على نقل انتشارها التسليعيّ الذي يخلد بالناس إلى الأرض؛ إلى انتشار تقويميّ يرقى بهم إلى السير فيها. ولا قدرة لها على ذلك؛ ما لم تحقّق التزكية الخلقيّة في مقابل التنمية الاقتصاديّة وتشتغل بمنطق العطاء في مقابل منطق التبادل، وتختار قوّة الإيمان بسلطان العطاء في مقابل قوّة التعلّق بقانون المادّة[1]؛ ليتحصّل من كلّ ذلك مبادئ ثلاثة؛ يتولّى كلّ واحد منها ردَّ صنف من الأضرار التي سبق ذكرها؛ أي المفاسد التي أصابت التعامل مع الذات أولاً، والآخرين (الناس) ثانياً، والبيئة ثالثاً. وبيان ذلك؛ وفق الآتي[2]:

١. مبدأ التحرّر الفطريّ وردّ مفاسد التعامل مع الذّات:

غاية هذا المبدأ؛ نقل العلاقة التسليعيّة المادّيّة التي يُنشئها الإنسان مع ذاته إلى علاقة تقويميّة؛ بحيث تُحفظ مصالحه، وتُصان كرامته؛ لأنّ الإنسان وفق هذا المبدأ «**لم يُخلَق للتعبّد بالمال؛ وإنّما للتعبّد لرازق المال**»، الأمر الذي يقتضي أن يُحرّر الإنسان نفسه - كائناً من كان - من التبعيّة للمال، وتعلّقه به، ويجعلها تابعة لخالقه الذي من صفاته -عزّ وجلّ- كونه رازقاً. ومعنى هذا: أنّ القيمة المركزيّة التي تغدو موجّهة لكدح الإنسان وسعيه في الأرض؛ هي «**قيمة الرزق**»، وليست «**قيمة الشغل**»؛ كما في منطق السوق المادّيّ؛ ذلك أنّه إذا كان الرزق عطاءً بغير مقابل ولا حدّ، ولا حتى استحقاق من جانب الذي يتلقّاه؛ فإنّ «**الشغل**» لا يقترن إلا بالأجر المحدود والحساب المضبوط؛ لذا، فإنّه يكون أرفع للهمّة؛ تشبّهاً بالذي يُعطي ولا يأخذ، ويمدّ ولا يستمدّ، وأدعى إلى التحلّي بكريم الخلق الذي يفتح للإنسان عالماً يغدو فيه الانتشار طريقاً للحياة الطيّبة.

(١) عبد الرحمن، سؤال العمل، م.س، ص٢٢٤-٢٢٥.
(٢) انظر: م.ن، ص٢٢٠-٢٢٤.

ولا يخفى ها هنا، ما في «**قيمة الرزق**» من المعاني الروحيّة التي تجعل الإنسان يسمو بروحه إلى عالم أوسع أفقاً، وأكثر امتداداً؛ بحيث لا يُعكّر صفو حرّيّته شيء، ولا يستعبده مستعبد؛ سواء أكان شغلاً، أم مالاً، أم سلعة.

٢. مبدأ التكريم الفطريّ وردّ مفاسد التعامل مع الغير:

غاية هذا المبدأ نقل العلاقة التسليعيّة المادّيّة التي ينشئها الإنسان مع غيره إلى علاقة تقويميّة؛ بحيث تُصان مصالحهم وكرامتهم؛ لأنّ الإنسان - وفق هذا المبدأ - مكرَّم بتكريم الله تعالى له؛ ما يدلّ على ضرورة احترام الإنسان وصيانة حقوقه.

وفي هذا الإطار، ثمّة عدد من النصوص والتشريعات التي لا تُحصى (في الحضارة المادّيّة الزاحفة) تؤكّد على ضرورة حماية حقوق الإنسان، لكنّ، ما يُميّز «**مبدأ التكريم الفطري**»؛ كونه يتأسّس على قيمة مركزيّة؛ هي «**الكرم**»، وليس «**الحقّ**»؛ كما في الفلسفات المادّيّة، «ولا يخفى أنّ الكرم يشعر بأنّ الاحترام يتّصف بخاصيّتين؛ إحداهما: أنّه خيرٌ خاصّ، لا يقوم بالفرد استحقاقاً له، بقدر ما يأتي من الآخر تفضّلاً منه، والثاني: أنّ كرامة الفرد متعلّقة بإكرامه لغيره؛ بحيث كلّما زاد إكرامه له؛ زادت كرامتُه، وإذا نقص؛ نقصت، في حين أنّ الحقّ يقضي بأنْ ينسب الفرد الاحترام إلى نفسه، ويجعله قائماً بذاته مطالباً غيره بأدائه، وشتّان بين شعور الفرد بواجب احترام الآخرين، وشعوره بحقّه في الاحترام، إذْ الأوّل أزكى له وأحفظ للخير العامّ من الثاني»[١].

وبذلك يتّضح أنّ مختلف المعاني السامية التي تحملها قيمة الكرم؛ من قبيل: الإحسان، والتقدير، والشكر، وغيرها؛ تستعصي على أن تُدمج في «**نسق القيم النفعيّة**» ذات الأغراض المادّيّة التي ينبني عليها «**الانتشار التسليعيّ**».

(١) عبد الرحمن، سؤال العمل، م.س، ص٢٢٢.

٣. مبدأ الائتمان الفطريّ وردّ مفاسد التعامل مع البيئة:

غاية هذا المبدأ نقل العلاقة التسليعيّة المادّيّة التي ينشئها الإنسان مع الطبيعة إلى علاقة تقويميّة؛ بحيث تُرعى مصالحها وتُحمى حقوقها؛ لأنّ الإنسان -وفق هذا المبدأ- مؤتمن على كلّ مخلوق في العالم؛ كائناً ما كان؛ ما يستلزم كون الإنسان ملزماً على تحمُّل المسؤولية اتّجاه جميع الكائنات. وبيان ذلك: أنّ القيمة الأساس التي تُمثّل جوهر هذا المبدأ؛ هي «**الأمانة**» (وليست الحرّيّة؛ كما في ميثاق الأخلاق العالميّة)، و«لا خلاف في أنّ الأمانة تقيّد التصرّف بالمؤتمن عليه؛ صيانة ورعاية. والمؤتمن عليه -ها هنا- هو العالم بأسره، في حين أنّ الحرّيّة قد تخرج عن كلّ قيد، وتقع في التسيّب الكامل، غير مكترثة بما تُحدِثه من فساد في الأرض؛ فتكون الأمانة بذلك أوفى من الحرّيّة؛ بشرط التزكية؛ إذْ تقوم أخلاق الناس؛ بما يجعلهم يعاملون خيرات العالم، لا على أنّها مجرّد موارد يستغلّونها؛ وإنّما آيات لها اعتبارها»[1].

ومن هنا، يستعصي على قيم «**الانتشار التسليعيّ**» -بما تتميّز به من دقّة في الحساب، ومبالغة في المراقبة، وضبط التبادلات- أن تدمج النسق القيميّ الموصول بالأمانة؛ بما هي نقاء للسريرة، وصفاء للوجدان؛ من قبيل: «**الوفاء**»، و«**الصدق**»، و«**الثقة**»، وغيرها من القيم التي تُغني صاحبها عن كلّ مراقبة ومتابعة؛ لأنّ «**الأمين**» يُراقب نفسه بنفسه، ويُدَقّق حساباته قبل أن تُدقَّق له؛ لكونه يُدرك تمام الإدراك حقيقة الأمانة ومعنى الائتمان.

والحاصل ممّا تقدّم: أنّ هيمنة الاقتصاد في مجال التنمية أفضى إلى آفّة أخلاقيّة كبرى؛ وهي الإخلال بمبدأ التزكية؛ لكونه (أي الاقتصاد) انشغل بتوفير المنافع المادّيّة؛ دونما اكتراث بتحقيق المصالح الخُلُقيّة. وفي ما يبدو أنّه لا مطمع في الانتقال بهذا الاقتصاد من مرتبة التنمية المادّيّة إلى

(١) عبد الرحمن، سؤال العمل، م.س، ص٢٢٢.

منزلة التزكية الروحيّة؛ إلا باستلهام قيم الدين الإسلاميّ ومبادئه على هذا المستوى؛ ذلك أنّ «**مبدأ ابتغاء الفضل**» -مثلاً- الذي يقرّه التعقيل الإسلاميّ؛ والقاضي بأنّ التنمية الصالحة لا تكون إلا بتكامل المقوّم الاقتصاديّ مع المقوّمات الأخرى، مع دوام اتّصاله بالأفق الروحيّ؛ من شأنه أن يُرْتقى وفقه من مستوى تنمية الثروة إلى مستوى تزكية الأخلاق[١].

إنّ فحوى «**ابتغاء الفضل**» في دائرة الدين الإسلاميّ؛ تصوّراً وممارسة، يباين كلّيّاً مفهوم «**التجارة**» في الفهم الاقتصاديّ الآخذ في التعميم اليوم؛ لأنّ «**التجارة**» في هذا الإطار لا يتعدّى مدلولها أفعال البيع والشراء، مجرّدة عن الاعتبارات الأخلاقيّة، بخلاف أفعال البيع والشراء في «**ابتغاء الفضل**» التي تقتضي الاقتران بالاعتبار الخُلُقي، بل إنّ هذا الاعتبار مقدّمٌ على تلك الأفعال؛ وبيان هذا: «أنّ لمفهوم الفضل وجهين خلقيّين أساسيّين، لا نظير لهما في مفهوم السلعة أو البضاعة؛ أحدهما: اشتقاقه من الأصل نفسه الذي اشتقّ منه لفظ الفضيلة، والثاني: دلالته على معنى الخير، فالفضل ليس عموم الخير، ولا هو الخير المادّيّ الصرف؛ وإنّما هو الخير الذي تتحقّق به الفضيلة؛ مادّيّاً كان أم معنويّاً، وتتفرّع عن هذا المدلول الأخير حقيقة أساسيّة؛ مفادها: أنّ السلعة في سياق ابتغاء الفضل، تكتسي قيمة خلقيّة، فضلاً عن قيمتها التجاريّة، إذ تعدّ خيراً يُنتفع به؛ خلقيّاً ومعنويّاً، فضلاً عن الانتفاع بها؛ ماليّاً ومادّيّاً؛ بحيث تستوجب إخضاع قوانين السوق المتغيّرة لقواعد السلوك الثابتة، ومتى أضحت السلعة خيراً صريحاً؛ أمكن ائتلافها مع أنواع الخير الأخرى التي لا تكون سلعاً، وحينئذ يتغيّر مدلول التنمية الاقتصاديّة؛ إذ تصير هذه التنمية عبارة عن تزكية مزدوجة؛ «**تزكية للمال**» و«**تزكية للحال**»؛ وكلّ تنمية اقتصاديّة هذا وصفها؛ يكون من شأنها أن تجتمع إلى غيرها من ضروب التنمية الأخرى وتتكامل معها في الارتقاء بالإنسان، وخلق بيئة عالميّة سليمة»[٢].

(١) عبد الرحمن، روح الحداثة، م.س، ص٩٠.
(٢) م.ن، ص٩١.

ولا شكّ أنّ «**ابتغاء الفضل**»؛ على نحو ما تبيّن، متى ما ترسّخ في الأذهان؛ تصوّراً وإدراكاً، وتجلّى للعيان؛ سلوكاً وممارسة؛ اقتضى أن يرجع كلّ شيء في التبادلات والمعاملات إلى مصدره الأوّل؛ الذي هو «**المتفضّل**» -جلّ وعلا-؛ ما يخفّف من سطوة المادّة وغطرسة المال، وحينها تصير «**التجارة**» لا تبادل سلع تستنفذ قيمتها في الاستهلاك المادّيّ؛ كما هو الشأن في اقتصاد السوق؛ وإنّما تبادل أفضال وفضائل، في الآن نفسه؛ تسمو بالمتعاملين إلى الأفق الروحيّ الفسيح[1]، مبعدة إيّاهم عن نطاق العالم المادّيّ. الضيّق.

خلاصة:

إنّ الاقتصاد المعولم - وقد أضحى اقتصاداً متسلّطاً بفعل ما حدث من تحرير للأسواق، وتعاظم للثروات، ونموّ للأرباح، وتمركز للمؤسّسات الماليّة والشركات الصناعيّة والتجاريّة - أفضى إلى سيادة ثقافة مادّيّة تسليعيّة غدت متحكّمة، أشد ما يكون التحكّم، في مختلف التبادلات والتعاملات والعلاقات، وموجِّهة، أسوأ ما يكون التوجيه، لشتّى تطلّعات إنسان اليوم وطموحاته؛ وذلك بما ترسّخه من «**قيم**» كسبيّة؛ قوامها «**التنافس الشرس**»، و«**الحرّيّة المفرطة**»، و«**الربح اللامحدود**»، و«**الأنانيّة الزائدة**»، وما شابه هذا؛ من القيم التي لا تُقيم أدنى وزن للبعد الأخلاقيّ، ولا أيسر اعتبار للجانب الروحيّ، ولهذا ما فتئنا نشهد أشكالاً متعدّدة، وصوراً متنوّعة لمظاهر الفساد التي لحقت عالم اليوم - بما كسبت أيدي أهل الاقتصاد المتحرّر، ومحرّكي «**التوسيع التسليعيّ**» الجارف - سواء ما يرتبط بعلاقة الإنسان بذاته، أم ما يتّصل بعلاقته بغيره، أم ما يتعلّق بعلاقته بالمحيط حوله (البيئة).

وعلى هذا الأساس، فإنّه لا سبيل إلى مواجهة آفّات الاقتصاد المعولم،

(١) عبد الرحمن، روح الحداثة، م.س، ص٩٢.

وردّ مفاسده وأضراره؛ إلا بوضع ميثاق أخلاقيّ كونيّ يؤسّس لقيم تتكامل في نطاقها «**تنمية الثروات**»، و«**تنمية الأخلاق**»، أو بعبارة أخرى: يتحقّق معها مطلب «**التزكية الخُلُقيّة**» التي تنمّي الإنسان؛ روحاً وسلوكاً، قبل مطمح «**التنمية الاقتصاديّة**» التي ترتقي به؛ مادّة ومالاً.